

Distr.: General
13 April 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد

فيينا، 15-17 حزيران/يونيه 2022

البند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال المؤقت *

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: الممارسات الجيدة
والمبادرات في مجال منع الفساد: مناقشة مواضيعية
بشأن التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات
والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد

استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 1/6، إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.
- 2- واعترف المؤتمر، في قراره 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، بضرورة أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد الفريق العامل اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر العاشرة.
- 3- وفي قرار المؤتمر 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يدرج موضوعاً للمناقشة في اجتماعاته المقبلة بشأن كيفية تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية.

* CAC/COSP/WG.4/2022/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

060522 060522 V.22-02128 (A)



- 4- وقرر المؤتمر، في قراره 8/9 المعنون "تعزيز التعليم والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفساد"، أن يدرج الفريق العامل، كموضوع للمناقشة في اجتماعه الثالث عشر، التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد.
- 5- وعملا بهذين القرارين، وعلى النحو الذي أقره مكتب المؤتمر في اجتماعه المعقود في 1 آذار/مارس 2022، تقرّر أن يكون الموضوعان المطروحان للمناقشة في الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل كما يلي:
- (أ) التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد؛
- (ب) التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد.
- 6- وأوصى الفريق العامل، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2011، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته، إلى تقديم معلومات عن تجاربها في تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن تُستعمل في ذلك قائمة التقييم الذاتي المرجعية، بما في ذلك، إن أمكن، تقديم معلومات عن النجاحات التي حققتها والتحديات التي صادفتها في التنفيذ واحتياجاتها من المساعدة التقنية والدروس التي استفادتها من ذلك التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعد ورقات معلومات أساسية تلخص تلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردودا كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.
- 7- ووفقا للاعتبارات المبينة أعلاه، أُعدت ورقة المعلومات الأساسية هذه على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات ردا على مذكرة شفوية من الأمانة مؤرخة 23 شباط/فبراير 2022. وحتى 30 آذار/مارس 2022، كانت قد وردت ردود من 20 دولة طرفا. وقدمت الدول الأطراف الـ16 التالية معلومات ذات صلة بموضوع تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية: إسرائيل، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيران (جمهورية-الإسلامية)، البحرين، تركيا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، فرنسا، الكرسي الرسولي، كيريباس، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النمسا.
- 8- وقد أتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)⁽¹⁾، وأدمجت في الموقع الشبكي المواضيع الذي أنشأته الأمانة⁽²⁾.
- 9- والغرض من هذه الورقة هو تقديم ملخص للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية. ويرد في الوثيقة [CAC/COSP/WG.4/2022/3](http://www.unodc.org/cac/cosp/wg4/2022/3) ملخص للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف والدول الموقعة بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجال التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد.

(1) متاح على www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session13.html

(2) متاح على www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/thematic-compilation-prevention.html

ثانياً - تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف والدول الموقعة

ألف - الخلفية المواضيعية

- 10- اجتذب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة الفساد اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة. وأدى الابتكار في جهود مكافحة الفساد والتطور السريع لتلك التكنولوجيات إلى إيجاد نهج وحلول جديدة يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية والمساءلة وزيادة مشاركة الجمهور وبناء الثقة في الحكم.
- 11- وتوفّر الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمواطنين إمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات الحكومية والخدمات العامة، وتحد من التفاعل وجهاً لوجه مع الموظفين العموميين، وبذلك تقلل فرص الفساد، وتوفّر قنوات اتصال مباشر مع المجتمع وتسهّل تلقي تعليقات المواطنين، ويمكن استخدامها لبناء قدرات هيئات مكافحة الفساد الوقائية، وتسهيل التنسيق بين الوكالات، وتعزيز فعالية جهود مكافحة الفساد.
- 12- وقد سلم مؤتمر الدول الأطراف، قبل دورته التاسعة، المعقودة في عام 2021، بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منع الفساد، وذلك في قراره 7/6 المعنون "التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، وفي قراره 8/6 المعنون "منع الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة عن طريق تطبيق الممارسات الفضلى والابتكارات التكنولوجية".
- 13- وناقش الفريق العامل في اجتماعه السادس المعقود في عام 2015 استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النزاهة في المشتريات العمومية والشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية (المادة 9 من الاتفاقية). وكان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية موضوعاً للمناقشة من جانب الفريق العامل في اجتماعه السابع المعقود في عام 2016. وناقش الفريق العامل، في اجتماعه التاسع المعقود في عام 2018، موضوعي تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7 من الاتفاقية)⁽³⁾ واستخدام وفعالية نظم الإفصاح عن الموجودات (الفقرة 5 من المادة 8 من الاتفاقية)، متناولاً بالبحث أيضاً جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتلك المواضيع.
- 14- وأكدت الجمعية العامة مجدداً، في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد التي عقدت في حزيران/يونيه 2021، التزام الدول الأعضاء باستخدام التكنولوجيا المبتكرة والرقمية لمنع تضارب المصالح واستنابته وإدارته، بما في ذلك عن طريق تقييم مخاطر الفساد والتخفيف من حدتها ومن خلال الإفصاح المالي الفعال والشفاف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية البيانات وحقوق الخصوصية.
- 15- وأعدت جميع الدول التي قدمت معلومات تحضيرياً للاجتماع الثالث عشر للفريق العامل تأكيد أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منع الفساد. وأبلغت الدول عن استخدام هذه التكنولوجيات على نطاق واسع بغية تعزيز الشفافية والنزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9 من الاتفاقية) وإبلاغ الناس (المادة 10 من الاتفاقية). وذكر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كثيراً ما تستخدم أيضاً من أجل ما يلي: تعزيز مشاركة المجتمع وتشجيع المساهمات في عمليات صنع القرار؛ وضمان حصول المواطنين على المعلومات بصورة كافية؛ وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها؛ والقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد؛ ونشر المعلومات عن هيئات مكافحة الفساد وإتاحة الوصول إلى تلك الهيئات للإبلاغ عن حوادث الفساد (المادة 13 من الاتفاقية).

وأشير إلى أنه، علاوة على ذلك، تُستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضا لتعزيز فعالية وقدرة هيئات مكافحة الفساد، من خلال تدابير من قبيل توفير التدريب عبر الإنترنت والتشجيع على التنسيق عبر الإنترنت.

16- وكشف تحليل الردود عن أدلة على ازدياد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لضمان شفافية عمليات الاشتراء وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشاركة مقدمي العطاءات. وسبق أن استبان الفريق العامل هذا الاتجاه في اجتماعيه السادس والسابع. وأدت حالات الإغلاق وترتيبات العمل عن بعد التي نفذت في العديد من الدول للحد من انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تسريع استخدام هذه التقنيات.

17- وأشارت الدول الأطراف المبلغة إلى استخدام واسع النطاق لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الإبلاغ العام. وتستخدم الحكومات البوابات والمواقع الشبكية المركزية الخاصة بالشفافية لتوفير المعلومات للجمهور والتماس تعليقاته. وأبلغ أيضا بتواتر عن استخدام حلول الحكومة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات العامة.

18- وأشارت الدول الأطراف المبلغة إلى تزايد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات الحكومية، وإنهاء الوعي بمخاطر الفساد، وتوفير المعلومات للجمهور، وتعزيز بروز هيئات مكافحة الفساد. كما تواتر الإبلاغ عن استخدام مواقع شبكية مخصصة وتطبيقات للهواتف النقالة لتيسير الإبلاغ عن الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية، ويؤكد ذلك المعلومات المقدمة إلى الفريق العامل في اجتماعيه السادس والسابع.

19- بيد أن بعض الدول الأطراف أشارت إلى أن الانتشار المحدود للإنترنت وضعف الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية يعوق الأخذ بالحلول التكنولوجية الجديدة.

باء - التدابير التي اعتمدها الدول لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لضمان الامتثال الكامل للاتفاقية

النزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية

20- تقضي المادة 9 من الاتفاقية بأن تقوم كل دولة طرف بالخطوات اللازمة لإنشاء نظم اشتراء عمومي مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس وعلى معايير الموضوعية في اتخاذ القرارات وتتسم بفاعليتها في منع الفساد. ويتوقع أن تنتج تلك النظم للجمهور ولمقدمي العطاءات المحتملين إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى المعلومات، بما في ذلك التفاصيل عن معايير الاختيار وترسية العقود.

21- وفي المعلومات المقدمة تحضيرا للاجتماع السادس للفريق العامل، المعقود في عام 2015، أفادت دول أطراف عديدة بأنها استخدمت حولا جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز نزاهة عملية الاشتراء وشفافيتها. وكانت تلك الدول الأطراف هي الأرجنتين، وأرمينيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأوروغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وبيلاروس، ورواندا، وصربيا، والصين، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، ونيجيريا، واليابان. وأبرزت الحلول التالية: نشر إشعارات الاشتراء على المواقع الشبكية الحكومية؛ وإنشاء بوابات للمشتريات على الإنترنت، مما يتيح لمقدمي العطاءات المحتملين تنزيل نماذج الوثائق؛ والحلول الإلكترونية المتكاملة تماما التي تسمح بعمليات الاشتراء غير الورقية من البداية إلى النهاية.

22- واستُكملت استنتاجات الاجتماع السادس للفريق العامل بالمعلومات التي قدمت، تحضيرا للاجتماع السابع للفريق العامل، المعقود في عام 2016، من قبل الدول الأطراف التالية: الاتحاد الروسي، أرمينيا، باراغواي، بنما، البوسنة والهرسك، تركيا، جامايكا، الجزائر، موريشيوس، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

وفي ذلك الاجتماع، أفادت عدة دول بأنها انتقلت من نظم توفّر معلومات سلبية إلى نظم تسمح بالتفاعل مع المستعملين والعملاء.

23- وأفادت جميع الدول الأطراف التي قدمت معلومات تحضيراً للاجتماع الثالث عشر للفريق العامل بأن بوابات اشتراء إلكتروني أنشئت أو كانت على وشك أن تصبح جاهزة للعمل كوسيلة لتبسيط إجراءات الاشتراء.

24- وأشارت مصر إلى استخدام منصة إلكترونية لإدارة المشتريات العامة تتيح نشر إشعارات المناقصات وتتبع تنفيذ عقود المشتريات العامة.

25- وأشارت تركيا إلى أن جميع إشعارات المناقصات تنشر في "شجرة المشتريات العامة" من خلال "المنصة الإلكترونية للمشتريات العامة" لديها. وتتيح المنصة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بكل مناقصة، بما في ذلك إشعارات العقود، ووثائق المناقصات، وقرارات إرساء العقود، والقيمة التقديرية والفعلية للعقود، وعدد العطاءات، وأعلى وأدنى العطاءات، وأسماء المتعاقدين، وشروط العقود. وتُنشر جميع الوثائق الموحدة لتقديم العطاءات على شبكة الإنترنت. وتتيح المنصة الوصول إلى أشرطة الفيديو الخاصة بالمساعدة، ومخططات تسلسل العمليات، وغير ذلك من المواد التوجيهية التي تهدف إلى مساعدة السلطات المتعاقدة ومقدمي العطاءات.

26- وأشارت جمهورية إيران الإسلامية إلى أن مركز تنمية التجارة الإلكترونية فيها مسؤول عن إدارة المعلومات المتصلة بالمشتريات الحكومية. وتسجّل المعاملات الحكومية إلكترونياً ضمن ثلاث فئات: المشتريات الجزئية والمشتريات التي تتم عبر وسيط، والمناقصات، والمزايدات. ويمكن لمقدمي العطاءات التسجيل وتقديم المعلومات عبر الإنترنت، وتخضع تلك المعلومات للتحقق منها عبر الإنترنت. ولمنع تضارب المصالح، لا يسمح لموظفي الحكومة بالتسجيل في النظام، ولذلك لا يمكنهم المشاركة في الاشتراء العمومي بصفتهم الشخصية.

27- وأفادت المملكة المتحدة بأن استخدام منصات الإنترنت يمثل أولوية من أجل الحد من الفساد في الاشتراء العمومي، وفي إصدار المنح، وفي إدارة المالية العامة. وتتاح على الإنترنت جميع العقود العامة التي تبلغ قيمتها 10 000 جنيه إسترليني أو أكثر، فضلاً عن معلومات عن الميزانية الوطنية والإنفاق العام. وقد نشرت المملكة المتحدة إرشادات بشأن منع الفساد وكشفه في مجال المشتريات العامة، بما في ذلك في مجال المشتريات الطارئة في سياق جائحة كوفيد-19. وهناك أدوات عملية متاحة على الإنترنت للموظفين المسؤولين عن المشتريات العامة.

28- وأبلغت الإمارات العربية المتحدة عن عدة مبادرات لرقمنة تقديم الخدمات العامة. وتمت أتمتة أكثر من 5 500 من العمليات والخدمات والضوابط الوقائية الحكومية الأساسية. ويقوم نظام لإدارة الخزنة العامة بتتبع كل معاملة وتحديد المعاملات المريرة في الوقت الحقيقي، وبذلك يحد من مخاطر الفساد. واستحدثت الإمارات العربية المتحدة أيضاً قنوات إلكترونية لمعالجة المدفوعات والمبالغ المستردة، وتحصيل الإيرادات، وإدارة المعاملات المصرفية. واستحدثت الحكومة نظاماً رقمياً لجميع مراحل عملية الاشتراء الإلكتروني، يسمح بتحسين الكشف عن الاحتيال والفساد. وتتيح بوابة إنترنت حكومية رسمية الوصول إلى جميع الوكالات الحكومية ومقدمي الخدمات العامة في القطاعات الرئيسية، مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والأعمال التجارية والبنية التحتية والإقامة. وتعمل البوابة أيضاً كمستودع مركزي للسياسات والاستراتيجيات الوطنية. وتسعى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع أنشطتها، بما فيها تدريب الموظفين على تحسين منع الفساد وكشفه. ويشمل التدريب المقدم عبر الإنترنت دورات تؤدي إلى الحصول على شهادات مهنية. وهناك منصة لتحليل البيانات تُستخدم لتحديد مخاطر الفساد في إدارة المشتريات والمالية العامة.

29- وأبلغت المملكة العربية السعودية عن منصة "اعتماد"، التي أطلقت في عام 2018. وتتيح المنصة للجهات الحكومية ومقاولي القطاع الخاص الاستفادة الكاملة من خدمات الاشتراء الإلكتروني المتقدمة، وبذلك تعزز سرعة العمليات وتضمن دقة البيانات. وتوفر المنصة سمات مثل إدارة الميزانية، وإدارة المناقصات، وإدارة العقود، وإدارة المدفوعات، وكشوف المرتبات الحكومية الموحدة، وتحصيل الإيرادات. وتعالج المنصة المعلومات، باستخدام مؤشرات محددة مسبقاً، للكشف عن حالات الفساد المحتملة. ومن الأمثلة على هذه المؤشرات ما يلي: (أ) تقديم عطاء وحيد؛ (ب) العقود الممنوحة بأقل من 35 في المائة من قيمتها التقديرية؛ (ج) سحب العروض بعد تقديمها؛ (د) إلغاء العقود؛ (هـ) العروض المقدمة من بائعين متعددين من نفس عنوان بروتوكول الإنترنت.

30- وأفادت رومانيا بأن منع الفساد وكشفه في المشتريات العمومية يستندان إلى نظام لاستثمارات النزاهة قائم على الإنترنت. وتقدم هذه الاستثمارات معلومات عن إجراءات الاشتراء ومعايير ترسية العقود، والاستشاريين والخبراء ومقدمي العطاءات الحكوميين المسجلين، والإجراءات المتخذة لإدارة تضارب المصالح. ويتعين على السلطات المتعاقدة ملء الاستثمارات الإلكترونية وتحديثها في كل خطوة من خطوات العملية، إلى أن يتم نشر إشعار إرساء العقد.

31- وأفادت ميانمار بأنها استحدثت نظام إدارة الإيداع الإلكتروني للإقرارات الضريبية، وهو نظام دفع إلكتروني يستخدم لتيسير المعاملات المالية بين المواطنين والحكومة. وأدى النظام إلى تقليل وقت وتكاليف التعامل مع السلطات الضريبية. ونفذت ميانمار أيضاً نظاماً انتمانياً على الهواتف النقالة، يمكن الوصول إليه أيضاً في المناطق النائية، لإدارة الائتمانات والقروض والخدمات المالية الأخرى.

32- وأشارت جمهورية مولدوفا إلى إنشاء سجل حكومي للاشتراء العمومي. ويتضمن السجل بوابة شبكية للاشتراء الإلكتروني وقاعدة بيانات مفتوحة مركزية. ويعمل السجل في شبكة مزودة بمنصات إلكترونية تجارية معتمدة لدعم إجراءات المناقصة الإلكترونية للكيانات المتعاقدة العامة وللبائعين. وتستخدم أداة رقمية لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية لتحليل البيانات المستمدة من النظام الإلكتروني للمشتريات العامة، من أجل تحديد الاتجاهات، ودراسة سلوك مقدمي العطاءات، وضمان الشفافية، وتعزيز نظم المراقبة، والحد من مخاطر الفساد.

33- وأبلغت إسرائيل عن أربعة نظم قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استُهلكت، أو هي على وشك أن تصبح جاهزة للتشغيل، بهدف تعزيز الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد. وتهدف هذه النظم إلى توحيد الاحتياز العام للسلع والخدمات وتعزيز آليات الرقابة والإبلاغ العام.

34- وأشار الكرسي الرسولي إلى أن حلولاً قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استحدثت لمنع الفساد وتعزيز آليات الرقابة وتحسين الكفاءة في المشتريات العامة. وتستضيف هذه الحلول كل خطوة من خطوات عملية الاشتراء، بما في ذلك اعتماد البائعين وتسجيلهم في السجل الرسمي للموردين ونشر الدعوات إلى تقديم العطاءات ومعايير إرساء العقود والقرارات. وفي حالة المشتريات التي لا تخضع لإجراءات المناقصة المفتوحة، يسمح حل قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالالتماس الأوتوماتي للعروض من الموردين المسجلين، على أساس السلع أو الخدمات المطلوبة. ويسمح النظام باستبعاد الموردين المعرضين لخطر تضارب المصالح أو المدانين بالفساد أو الاحتيال أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الكرسي الرسولي بأنه يستخدم أيضاً منصات إلكترونية لتبادل المعلومات بين الهيئات العامة.

35- وأفادت البحرين بأن المعلومات المتعلقة بالمشتريات العامة تنشر على موقع رسمي مخصص على الشبكة العالمية. ويوفر الموقع الشبكي معلومات مفصلة عن العطاءات المطروحة، والعطاءات الواردة،

وقرارات إرساء العقود، والقيمة الإجمالية للعقود العامة، ويسمح بتوليد الإحصاءات ونشرها. كما أنه يمكن مقامي العطاءات من التسجيل، والاحتفاظ بسجلات إلكترونية للمراسلات، وتقديم الشكاوى، واستعراض خطط الاشتراء.

36- وأفادت فرنسا بأن كل وزارة تستخدم نظام لوحات متابعة على الإنترنت يتيح للجمهور الوصول إليه. وتستخدم لوحات المتابعة، التي تحدّث بانتظام، لتوفير وتلقي وتخزين معلومات مفصلة عن المشتريات العامة. ومن أجل ضمان الرقابة الفعالة على المشتريات العامة، يمكن لديوان مراجعي الحسابات الوصول الفوري والمستقل إلى جميع قواعد البيانات الحكومية ذات الصلة بالمشتريات.

إبلاغ الناس

37- الشفافية أمر بالغ الأهمية لمنع الفساد منعاً فعالاً. وتشدد المادة 10 من الاتفاقية على أهمية إبلاغ الجمهور، ويقضى بموجب تلك المادة من الدول الأطراف اعتماد إجراءات أو لوائح فعالة تتيح لأفراد الجمهور الحصول، عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم الإدارة العمومية وسير عملها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات الإدارية والصكوك القانونية؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الجمهور إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛ ونشر المعلومات بفعالية، بما في ذلك نشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتنظيم الهيئات العامة وسير عملها وعملية صنع القرار فيها

38- شدد العديد من الدول المبلغة، بما فيها أرمينيا وإسرائيل وإيران (جمهورية-الإسلامية) والبحرين وتركيا وجمهورية مولدوفا وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة وميانمار، على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات للجمهور وإنكاء الوعي بالفساد. وأبلغت الدول عن استخدام واسع النطاق لبوابات الشفافية القائمة على الإنترنت والتي توفر معلومات عن هيكل الإدارة العامة وإجراءاتها على الصعيد المركزي والمحلي. وتمتد سمات هذه البوابات من توفير المعلومات الأساسية عن هيكل الإدارة العامة إلى النظم التي تسمح بالوصول المباشر إلى الوثائق والتفاعل مع المستعملين.

39- وأفادت تركيا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخدمت لتيسير عمل كبير أمناء المظالم. ومن أجل تعزيز الحق في تقديم الالتماسات والحق في الحصول على المعلومات، يتيح مركز الاتصالات التابع لرئاسة الجمهورية للمواطنين تقديم الشكاوى والاقتراحات وطلبات الحصول على المعلومات. وتُنشر جميع الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الهيئات التشريعية والتنفيذية في الجريدة الرسمية، وتتاح على الإنترنت. وهناك موقع شبكي للحكومة الإلكترونية يتيح الوصول إلى جميع الخدمات العامة، من الرعاية الصحية إلى التعليم، ومن الخدمات القضائية إلى المسائل المتعلقة بالخدمة العسكرية.

40- وأشارت المملكة المتحدة إلى أن المنصات والبوابات الإلكترونية تستخدم لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، ووضع المعايير المنطبقة على إدارة الشؤون العامة والإبلاغ عن تلك المعايير، ونشر المعلومات المتعلقة بمصالح الوزراء والهدايا التي يتلقونها. كما تُنشر معلومات عن العقود العامة التي تزيد قيمتها عن 10 000 جنيه إسترليني.

41- وأشارت رومانيا إلى أن المعلومات المتعلقة بمهام الهيئات العامة وعملياتها تنشر على الإنترنت. ويُقتضى من جميع الهيئات العامة أن تنشر على مواقعها الشبكية معلومات عن مشاريع القوانين المعيارية،

من أجل التشاور العام حولها. وتتيح صفحة مخصصة على الشبكة العالمية وصول الجمهور إلى تقارير التقييم المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

42- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن تطبيقات للهاتف المحمول استحدثت لتمكين عامة الجمهور من الاتصال مباشرة بالوزراء وغيرهم من الموظفين العموميين رفيعي المستوى.

43- وأفادت ميانمار بأن منصات على الإنترنت أنشئت لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات عن تنظيم الهيئات العامة وسير عملها وعمليات صنع القرار فيها. وتوفر هذه المنصات أيضا معلومات عن الإنفاق العام، ومشاريع القوانين المعيارية، وتعيين فئات معينة من الموظفين العموميين، وإجراءات الحصول على التراخيص والتصاريح، والحصول على الخدمات العامة.

44- وأشارت جمهورية إيران الإسلامية إلى أنها اعتمدت استراتيجية بشأن الحكومة الإلكترونية تقتضي من جميع الوزارات والمصارف نشر معلومات عن تنظيمها وتلقي الشكاوى عن طريق الإنترنت. وتُنشر أيضا على الإنترنت مشاريع القوانين المعيارية ومعلومات عن خطوات عمليات سن القوانين. والبوابة الوطنية للجهاز القضائي هي القناة الرئيسية للاتصال بين السلطة القضائية والمواطنين. وتتيح بوابات مماثلة التعامل مع السلطات المحلية.

45- وقدمت جمهورية مولدوفا معلومات عن الوكالة المعنية بالحكومة الإلكترونية فيها، التي أنشئت لإقامة وصون بوابة للخدمات العامة. وتيسر البوابة الحكومية الخاصة بالمواطنين والأعمال التجارية (MCabinet) التفاعل بين القطاعين العام والخاص.

46- وأفادت إسرائيل بأن طلبات المواطنين للحصول على المعلومات يمكن تقديمها عن طريق الموقع الشبكي لوحدة حرية المعلومات التابعة لوزارة العدل. وتقوم الوحدة بالرد، وتقدم الأسباب في الحالات التي يرفض فيها طلب للحصول على معلومات.

47- وأبلغت البحرين عن إنشاء بوابة إلكترونية وطنية تُستخدم، إلى جانب المواقع الشبكية لكل من الوزارات على حدة، للتواصل مع الجمهور. وتوفر البوابة معلومات عن العمل الذي تقوم به الإدارة العامة وعن تقديم الخدمات العامة. وتُنشر أيضا نتائج التحقيقات في جرائم الفساد وغيرها من المخالفات.

48- وأفادت مصر بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تستخدم للحصول على التعليقات من المواطنين بشأن جميع الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة، بغية تقييم نوعية الخدمات وتحسينها باستمرار.

49- وأشارت ألبانيا إلى أن خدمة عامة تقدم للمواطنين والأعمال التجارية في شكل إلكتروني من خلال منصة ألبانيا الإلكترونية (e-Albania).

50- وأشار الكرسي الرسولي إلى أن عدة مواقع شبكية أنشئت لتيسير الإبلاغ العام ولتقديم معلومات عن بنية الكرسي الرسولي ووصف مفصل لتنظيم أوثق سلطاته صلة في هذا الصدد.

استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات عن إدارة المالية العامة

51- شددت بعض الدول المبلغة على أهمية نشر معلومات عن المعاملات المالية الحكومية وعن تقارير مراجعة الحسابات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة.

- 52- وأشارت البحرين إلى أن جميع قوانين البلد التي تنظم اعتماد الميزانية وتنفيذها لسنتين ماليتين متتاليتين تنشر على الموقع الشبكي لوزارة المالية. ويتيح موقع حكومي وحيد وشبكات وسائط اجتماعية مختلفة تواصل الجمهور مع الإدارة العامة.
- 53- وفي فرنسا، ينشر ديوان مراجعي الحسابات جميع أعماله على الإنترنت من خلال موقع شبكي مخصص وشبكات اجتماعية. ويحدّث الديوان مجموعات بياناته ويّتيحها على الإنترنت بانتظام.
- 54- وفي مصر، تستخدم منصة إلكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة.

مشاركة المجتمع

- 55- تقضي المادة 13 من الاتفاقية بأن تتخذ الدول الأطراف تدابير لتشجيع مشاركة المجتمع والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في منع الفساد ومكافحته وإنهاء وعي الجمهور. وتشمل التدابير المحددة المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية ما يلي: (أ) تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الجمهور فيها؛ (ب) ضمان تيسر حصول الجمهور فعليا على المعلومات؛ (ج) القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية؛ (د) احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، مع مراعاة القيود المنصوص عليها في الاتفاقية.
- 56- وتقضي المادة 13 كذلك بأن تكفل الدول الأطراف تعريف الجمهور بهيئات مكافحة الفساد وأن تتيح الوصول إلى تلك الهيئات للإبلاغ عن الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية.
- 57- وقد ناقش الفريق العامل موضوع برامج التوعية العامة وإشراك الأطفال والشباب ودور وسائط الإعلام والإنترنت في اجتماعه الرابع والثامن اللذين عقدا في عامي 2013 و2017 على التوالي. وأُتيح التقارير التي أعدتها الأمانة تحضيراً لتلك الاجتماعات على الموقع الشبكي للمكتب⁽⁴⁾.

تعزيز الشفافية في عمليات صنع القرار وتشجيع إسهام الجمهور فيها

- 58- المشاركة العامة في عمليات صنع القرار أمر أساسي لتعزيز الشفافية والمساءلة وثقة الجمهور في المؤسسات.
- 59- وفي الاجتماع السابع للفريق العامل، المعقد في عام 2016، سلّمت دول عديدة، من بينها الاتحاد الروسي وألمانيا وباراغواي والبرتغال والبوسنة والهرسك وسلوفينيا والولايات المتحدة واليابان واليونان، بأهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز مشاركة الجمهور في منع الفساد ومكافحته وإنهاء الوعي بالتهديد الذي يمثله.
- 60- وأكدت الدول التي قدمت معلومات تحضيراً للاجتماع الثالث عشر للفريق العامل أنها استخدمت المواقع الشبكية وتطبيقات الهاتف المحمول على نطاق واسع لحفز النقاش على الصعيد العام بشأن القضايا الهامة، وللسماح للمواطنين والمجتمع المدني بتقديم مدخلات في مشاريع القوانين وفي السياسات.

(4) متاحة على الرابط www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session4.html

والرابط www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session8.html

61- وأفادت المملكة المتحدة بأن تدابير اعتمدت لتيسير مساهمات الجمهور في عمليات صنع القرار. وتستخدم المشاورات العامة عبر الإنترنت لالتماس تعليقات المواطنين بشأن تخطيط الخدمات العامة وإدارتها وتقديمها.

البيانات المفتوحة

62- اتساقا مع الاتجاه الذي لاحظته الفريق العامل في اجتماعه السابع، تواترت الإشارة إلى البيانات المفتوحة كأداة لتشجيع مشاركة الجمهور. واعتُبرت إتاحة مجموعات البيانات الحكومية للجمهور والسماح للجمهور بإجراء تحليله الخاص للبيانات الخام أمرين أساسيين لتعزيز الشفافية والمساءلة والثقة في الإدارة العامة.

63- وأفادت فرنسا بأن ديوان مراجعي الحسابات يشارك في مبادرة الحكومة المفتوحة وينشر بيانات عن أنشطته.

64- وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أن البيانات المفتوحة تعتبر حيوية لتحقيق الأهداف المحددة في "رؤية السعودية 2030" والوفاء بالتزامات "برنامج التحول الوطني 2020" للبلاد. وقد أطلقت المملكة العربية السعودية بوابة وطنية للبيانات المفتوحة، وهي مركز للبيانات المتاحة للجمهور من أجل التمكين من الشفافية، وتعزيز مشاركة المواطنين، وإلهام الابتكار. والهدف من البوابة هو نشر مجموعات البيانات المستمدة من الوزارات والوكالات الحكومية في شكل مفتوح وإتاحتها للجمهور.

65- وأفادت رومانيا بأنها نشرت، في شكل بيانات مفتوحة، المؤشرات المستخدمة لتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية.

66- وأبلغت الإمارات العربية المتحدة عن مبادرتها للحكومة الإلكترونية، التي أطلقت في عام 2013، والتي أنشئت في إطارها مواقع إلكترونية متعددة تحتوي على بيانات مفتوحة.

67- وأشارت جمهورية مولدوفا إلى أن بوابة للبيانات المفتوحة أنشئت لتوفير مصدر وحيد لبيانات القطاع العام. وأهداف البوابة هي زيادة وتوزيع البيانات المقدمة للجمهور وتوسيع نطاق مجموعة المستعملين.

68- وأفادت المملكة المتحدة بأنها أحد مؤسسي "الشراكة من أجل حكومات منفتحة"، التي يشار إليها كمثال على الكيفية التي استُخدمت بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية. وقد أصدرت المملكة المتحدة أكثر من 40 000 مجموعة بيانات على الإنترنت في شكل بيانات مفتوحة.

ضمان وصول الجمهور وصولا فعالا إلى المعلومات

69- سلطت الردود الواردة تحضيرا للاجتماع السابع للفريق العامل، الذي عقد في عام 2016، الضوء على نهجين، يكمل كل منهما الآخر، لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات، وهما: توفير المعلومات الحكومية بناء على طلب أفراد الجمهور، وقيام الحكومات بتوفير المعلومات استباقيا للجمهور.

70- وأفادت المملكة المتحدة بأنها أعطت أولوية عليا لحرية وسائط الإعلام وللدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه الصحافة الاستقصائية في تنبيه الجمهور وفضح الفساد.

الأنشطة الإعلامية التي تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج التوعية العامة التي تشمل المناهج المدرسية والجامعية

71- تقضي الفقرة 1 (ج) من المادة 13 من الاتفاقية بأن تقوم الدول الأطراف بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

72- ونظر الفريق العامل في تنفيذ ذلك الحكم من الاتفاقية في اجتماعه الرابع المعقود في عام 2013. وقدم معلومات كل من الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وأوروغواي وبلجيكا وبوركينا فاسو وبوروندي والجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً⁽⁵⁾ وشيلي والصين وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) والمكسيك وميانمار والنمسا ونيجيريا والولايات المتحدة. وعرضت هذه الدول الأطراف خبراتها في مجال التوعية العامة فيما يتعلق بإشراك الأطفال والشباب وبدور وسائل الإعلام والإنترنت.

73- وفي الاجتماع السابع للفريق العامل، المعقود في عام 2016، أبلغت عدة دول أطراف عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد أو كجزء من برامج التوعية العامة التي تشمل المدارس والجامعات. وكانت تلك الدول الأطراف هي الاتحاد الروسي وأرمينيا وألمانيا والبوسنة والهرسك وجامايكا والجبل الأسود والصين وموريشيوس والنمسا والولايات المتحدة. وامتدت الممارسات المبلغ عنها من استخدام المواقع الشبكية للمؤسسات لتوفير المعلومات إلى استخدام الإنترنت للقيام بحملات منسقة لمكافحة الفساد.

74- وكشف تحليل للردود الواردة من أجل الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل عن أن الدول الأطراف واصلت تنفيذ مبادرات تستهدف إما عامة الجمهور أو فئات محددة من السكان.

75- وأبلغت النمسا عن جهودها الرامية إلى إنكفاء الوعي بمسائل مكافحة الفساد بين المراهقين والشباب. ودعم المكتب الاتحادي النمساوي لمكافحة الفساد، بالتعاون مع طلاب من الجامعات النمساوية، تطوير تطبيق للهاتف المحمول مصمم لمواجهة المستعملين بمعضلات أخلاقية وإنكفاء وعيهم بمسائل الفساد والأخلاق والنزاهة. وشملت المبادرات الإضافية التي أبلغت عنها النمسا إقامة أحداث للطلاب وتطوير ألعاب طاولة.

76- ويرد في الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2022/3 مزيد من المعلومات عن التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف لتنفيذ هذا الحكم من الاتفاقية.

وضع برامج لمكافحة الفساد للموظفين العموميين

77- شددت النمسا على أهمية بناء معرفة الموظفين العموميين بسياسة الحكومة في مجال مكافحة الفساد والأخطار التي يشكلها الفساد. وأبلغت النمسا عن برامجها المتعلقة باضطلاع الخدمة العامة بتوفير المعلومات وإنكفاء الوعي وبناء المهارات اللازمة لتحديد وإدارة المعضلات الأخلاقية وتضارب المصالح، من أجل تحقيق هذه الغاية. واستُحدثت أدوات للتعليم الإلكتروني، لموظفي الخدمة المدنية المعيّنين حديثاً أيضاً، بغية إنكفاء وعيهم بالفساد وتدابير منعه والقوانين ومدونات قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية ذات الصلة في القطاع العام.

إنكفاء الوعي بالفساد

78- تمثّل نهج حدده الفريق العامل في اجتماعه الثاني، المعقود في عام 2011، وأكدته في اجتماعه السابع المعقود في عام 2016، في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بالفساد.

79- وأبرزت الردود الواردة إلى الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل استخدام مختلف الأدوات والمنصات والشبكات الاجتماعية لتوفير المعلومات الحكومية وإنكفاء الوعي العام.

(5) اعتباراً من 14 شباط/فبراير 2019، استعيض عن اسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً" باسم "مقدونيا الشمالية" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

- 80- وذكرت المملكة العربية السعودية أنها تستخدم الرسائل النصية ومنصات التواصل الاجتماعي على مستوى الدولة باللغتين الإنجليزية والعربية. وتُنشر على الإنترنت معلومات تشمل إحصاءات عن الفساد.
- 81- وأبلغت البحرين عن جهودها الرامية إلى تزويد المواطنين بالمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالفساد. وتتاح على الإنترنت التشريعات والأنظمة والقرارات الوزارية والإدارية المتصلة بمكافحة الفساد. وتُنشر هيئة مكافحة الفساد في البحرين معلومات مستفيضة عن عملياتها، وتزود بها وسائط الإعلام.
- 82- وأشارت إسرائيل إلى أنها أطلقت موقعا شبكيا يتضمن معلومات عن منع الفساد ومكافحته. ويوفر الموقع الشبكي، الموجه إلى عامة الجمهور والقطاع الخاص وموظفي الخدمة المدنية والأشخاص المبلغين، معلومات عن الحقوق والواجبات المتصلة بمنع الفساد.
- 83- وأفادت فرنسا بأن ديوان مراجعي الحسابات استحدث منصة لمشاركة المواطنين من أجل إدكاء الوعي بالفساد وبعمليات مراجعة الحسابات المزمعة، والتماس آراء المواطنين بشأن الخدمات العامة، وتلقي التعليقات من أجل التحسين.

تعريف الجمهور بهيئات مكافحة الفساد وإتاحة الاتصال بتلك الهيئات للإبلاغ عن الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية

- 84- من الضروري لنجاح عمل هيئات مكافحة الفساد ضمان أن تكون معروفة للجمهور وتتمتع بثقة الجمهور. وقد أشارت جميع الدول المبلغة إلى أنه تم اتخاذ تدابير أو يجري اتخاذها لضمان بروز هيئات مكافحة الفساد وللتشجيع على الإبلاغ عن الفساد. وتولى أهمية كبيرة لإنشاء آليات إبلاغ فعالة تسهم في الكشف عن الفساد وفي إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية لاحقة فعالة.
- 85- وفيما يتعلق بآليات الإبلاغ، تُستخدم قنوات الاتصال المباشرة على نطاق واسع للسماح للمواطنين بالإبلاغ عن الفساد. وتمتد هذه القنوات من الخطوط الهاتفية الساخنة إلى المواقع الشبكية المخصصة وتطبيقات الهاتف المحمول.
- 86- وأشارت جمهورية إيران الإسلامية إلى أن ثلاث آليات أنشئت لإتاحة الإبلاغ عبر الإنترنت مع ضمان السرية وحماية هوية المبلغين. وتهدف إحدى هذه الآليات تحديدا إلى الإبلاغ عن الفساد المزعوم إلى الجهاز القضائي، بما في ذلك دون الكشف عن الهوية.
- 87- وأفادت المملكة المتحدة بأنه يمكن للأفراد وللممثلين القانونيين للكيانات الاعتبارية إبلاغ الشرطة ومكتب مكافحة الاحتيال الخطير والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة عن الاحتيال والرشوة وغير ذلك من جرائم الفساد، من خلال بوابة للإبلاغ عبر الإنترنت.
- 88- وأشارت البحرين والمملكة العربية السعودية إلى أنهما وفرتا وسائل متعددة للإبلاغ تكفل السرية وحماية المبلغين. وتشمل هذه الوسائل أرقام الهاتف المجانية، وعناوين البريد الإلكتروني المخصصة، والمواقع الشبكية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والإبلاغ بالحضور الشخصي.
- 89- وأشارت ميانمار إلى استخدام خط ساخن ونظام إلكتروني جديد لتقديم الشكاوى على الإنترنت، بغية تيسير إبلاغ لجنة مكافحة الفساد عن الفساد. ووضعت مجموعة أدوات لإعلام الجمهور بكيفية الإبلاغ عن مزاعم الفساد.
- 90- وفي جمهورية مولدوفا، يتاح الإبلاغ عن الفساد من خلال نظام إلكتروني لتقديم الشكاوى على الإنترنت يستند إلى البريد الإلكتروني أو غيره من سبل الاتصال عبر الإنترنت.

91- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن قنوات اتصال أنشئت على المستوى المركزي لإتاحة الإبلاغ عن الفساد بطريقة سرية وآمنة. وتشمل هذه القنوات موقعا شبكيا، وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي، ومركزا وطنيا للاتصال، وتطبيقات للهاتف المحمول. وأطلقت إمارات كل منها على حدة بوابات مماثلة من أجل تسهيل الإبلاغ على المستوى المحلي.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

92- تدل المعلومات التي قدمتها الدول المبلغة، والموجزة في ورقة المعلومات الأساسية هذه، على الاستخدام المتزايد الاتساع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ المواد ذات الصلة من الاتفاقية بمزيد من الفعالية. بيد أنه، بالنظر إلى عدد الردود الواردة، لم يتسن تقديم تقييم شامل. وتشير قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع الوثيقة CAC/COSP/2021/10 التي قدمت إلى المؤتمر في دورته التاسعة، والتي تضمنت تحليلا للاحتياجات من المساعدة التقنية المستقاة من الاستعراضات القطرية التي أجريت في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى أنه، بينما أحرز عدد من الدول الأطراف تقدما في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع الفساد ومكافحته، فإن الافتقار إلى نظم اشتراء كفؤة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاشتراء الإلكتروني) لا يزال أحد أكثر التحديات انتشارا في سبيل تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية.

93- وفي ضوء الاعتبارات المبينة أعلاه، لعل الفريق العامل يود أن يشجع الدول الأطراف، في إطار مناقشاته، على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل منع الفساد منعا فعالا.

94- ولعل الفريق العامل يود أيضا أن يناقش التحديات المواجهة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مع مراعاة عوامل مثل اختلاف مستويات الإلمام بالمعارف الحاسوبية، وتوافر التكنولوجيا، بما في ذلك الحواسيب والهواتف المحمولة، وانتشار الإنترنت.

95- ولعل الفريق العامل يود أن يطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة بغية التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية، وخصوصا في سياق تلبية الاحتياجات التي حددت في الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.